منظمة الطيران المدني الدولي

فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران (CART)

المرحلة الثالثة

وثيقة الغلاف رفيعة المستوى

تقديم توصيات وإرشادات فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران
في ظل التطورات الأخيرة لأزمة جائحة فيروس كورونا (COVID-19)

مونتريال، كندا، ٢٠٢١/٣/١٠

خطاب الإحالة

إلى: رئيس المجلس

من: رئيس فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران

يُشرِّفني أن أقدِّم وثيقة الغلاف الرفيعة المستوى الصادرة عن فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران (CART) والطبعة الثالثة من وثيقة: "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا".

اضطلعت فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران بمهمة شاقة في مرحلتها الثالثة، وهي تحقيق التوازن بين الأزمة العالمية وما يصحبها من حالة عدم اليقين المتزايدة والتطورات الواعدة نحو الوصول إلى حل وشيك للأزمة والحاجة إلى وضع نهج متوافق في هذه الفترة التي تشهد تغييرات سريعة الوتيرة. وأنا على ثقة بأن الخلاصة التي توردها فرقة العمل هنا إنما تتيح إرشادات أساسية ومحددة الهدف وحسنة التوقيت، بما يلبي احتياجات منظومة الطيران المدني في المرحلة الراهنة. ومع تطوّر الوضع، وربما في المستقبل القريب جداً، سيحظى كل من التعاون والتوافق بقدر أكبر من الأهمية لأجل دعم الدول الأعضاء في التأقلم مع التحديات الجديدة والجارية. وأود في هذا السياق أن أعرب عن خالص تقديري لمنظماتنا الشريكة، لا سيما منظمة الصحة العالمية، على ما قدمته من دعم ومشاركة، متمنّياً استمرار تعاوننا الوثيق.

وإني لأعرب عن امتناني الخالص لجميع الأعضاء والمراقبين في فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران على ما أبدوه من التزام وما قدَّموه من إسهامات، لا سيما أعضاء مجموعتي العمل ومُقرروهما المشاركون (الولايات المتحدة وسنغافورة وكولومبيا وإسبانيا).

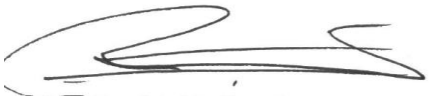

استانيسلاو إيسونو أنغيسومو
الرئيس

التوصيات

فيما يلي ملخص للتوصيات الواردة في هذه الوثيقة، والتي تكمِّل التوصيات الإحدى عشرة الأصلية التي أوردها تقرير فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران الصادر في يونيو ٢٠٢٠[١]، والتوصيات الإضافية الثلاث التي قُدمت في وثيقة الغلاف الرفيعة المستوى الصادرة في نوفمبر ٢٠٢٠[٢].

التوصية رقم ١٢ (صياغة منقّحة)

ينبغي على الدول التخطيط لاتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدّة المخاطر المرتبطة بالتخفيف من اللوائح التنظيمية لفترات مطوّلة، وتجنب تمديد هذا التخفيف (بالنسبة لكل من الاختلافات الرئيسية والممتدة المتعلِّقة بالطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا) إلى ما بعد ٢٠٢١/٣/٣١. أما الدول التي تحتاج إلى إجراءات بديلة تتيح لمقدمي الخدمات وأطقم العاملين لديها تجديد صلاحية شهاداتهم وتراخيصهم وغير ذلك من صور الموافقات أثناء جائحة فيروس كورونا، فينبغي عليها استخدام نظام الإعفاءات الموجّهة (TE) اعتباراً من ٢٠٢١/٤/١. علاوة على ذلك، يُحبذ أن تعمل الدول على تيسير الاستفادة من المرافق الطبية والتدريبية الواقعة في الدول المجاورة، بما في ذلك أجهزة التدريب على الطيران بالمحاكاة المستخدَمة لأعضاء طاقم القيادة (المحليين والأجانب) ومراقبي الحركة الجوية (ATCOs) للحفاظ على شهاداتهم وحداثة خبراتهم وكفاءاتهم.

التوصية رقم ١٤ (صياغة منقّحة)

ينبغي للدول التي تفكّر في إنشاء "ممرات الصحة العمومية" (PHC) أن تتبادل المعلومات بفعالية مع بعضها البعض من أجل تنفيذ "ممرات الصحة العمومية" بطريقة منسَّقة. ولتسهيل أعمال التنفيذ، يمكن للدول الاستعانة بمجموعات التنفيذ (iPack) التي أعدتها الإيكاو بشأن إنشاء "ممرات الصحة العمومية"، بالإضافة إلى بعض الأدوات الخاصة بهذا الموضوع تحديداً والتي نُشرت على موقع الإيكاو الإلكتروني وفي التطبيق الذي يتضمن نموذجاً لترتيبات إنشاء ممرات الصحة العمومية فيما بين الدول.

التوصية رقم ١٥

يُرجى من الدول تنفيذ ما يرد في الإضافتين رقم ١ و٢ إلى وثيقة "التعليمات الفنية للنقل الآمن للبضائع عن طريق الجو" (Doc 9284) دون إبطاء لتيسير نقل لقاحات فيروس كورونا وللسماح بحمل بضائع خطرة معينة على متن الطائرات، بهدف توفير بيئة تشغيل آمنة وصحية للركاب والطاقم. وإذا رغبت إحدى الدول في أن تكون أكثر تقييداً، فينبغي تذكيرها بالتزامها بالإبلاغ عن أي اختلاف لديها عما يرد في التعليمات الفنية.

[١] https://www.icao.int/covid/cart/Pages/CART-Report---Executive-Summary.aspx
[٢] https://www.icao.int/covid/cart/Pages/Recommendations.aspx

التوصية رقم ١٦

تُنصح الدول بالنظر في رفع القيود المفروضة على عمليات الشحن الجوي للبضائع بصفة مؤقتة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، منح خطوط الطيران الأجنبية حقوق ثنائية إضافية، لا سيما بشأن خدمات طائرات الشحن فقط، وذلك بهدف تسهيل نقل البضائع الأساسية والمستلزمات ولقاحات فيروس كورونا.

التوصية رقم ١٧

ينبغي على الدول الأعضاء فرض اشتراط شهادات الاختبار استناداً إلى البروتوكول ومجموعات بيانات الحد الأدنى وأساليب التنفيذ الواردة في وثيقة "دليل تدابير الاختبار وإدارة المخاطر عبر الحدود" (Doc 10152) لتيسير النقل الجوي. كما يُرجى من الدول أن تطلب تقديم إثبات على إجراء الاختبار، على يكون الإثبات مأموناً وموثوقاً به ويمكن التحقق من صحته وسهل الاستخدام ومتوافق مع تشريعات حماية البيانات وقابل للتداول على الصعيد الدولي والعالمي. وينبغي النظر في الحلول القائمة، وتضمينها ختم رقمي مرئي. ويجوز أن ينطبق ذلك على شهادات التحصين.

التوصية رقم ١٨

ينبغي على الدول الأعضاء تيسير سبل وصول أطقم الطائرات إلى اللقاح في أسرع فرصة ممكنة وفقاً لتوصيات المرحلة الثالثة الصادرة عن مجموعة الخبراء الاستشارية الاستراتيجية (SAGE) المعنية بالتمنيع والتابعة لمنظمة الصحة العالمية[٣].

التوصية رقم ١٩

ينبغي ألا يكون اللقاح شرطاً مسبقاً للسفر الجوي. وبما أن الأدلة العلمية في هذه المرحلة قد أثبتت أن الأشخاص الذين حصلوا على اللقاح لا ينقلون العدوى بفيروس SARS-CoV-2 أو لا يشكلون سوى خطورة بسيطة من حيث نقل العدوى، يمكن في هذه المرحلة إعفاء هؤلاء الأشخاص من اشتراطات الاختبار و/أو الحجر الصحي، بموجب حد الخطورة المقبولة التي تقررها الدولة والإطار الوطني ووضع وباء فيروس كورونا بالدولة والإطار المتعدد المستويات للتخفيف من المخاطر المبين في وثيقة "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا".

التوصية رقم ٢٠

ينبغي على الدول الأعضاء أن تضمن مراعاة إرشادات فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران في عمليات اتخاذ القرار التي تضطلع بها هيئات الإدارة العامة بالدول فيما يخص التخطيط لأنشطة التعافي على المستوى الوطني.

---

[٣] https://www.who.int/publications/m/item/who-sage-roadmap-for-prioritizing-uses-of-covid-19-vaccines-in-the-context-of-limited-supply

١ – مقدمة: السياق العام

وتستمر الأزمة العالمية للصحة العامة. على الرغم من علامات التحسن الطفيف التي لاحت في الأفق بحلول نهاية عام ٢٠٢٠، اشتدت حدة جائحة فيروس كورونا حول العالم مع بدء انتشار سلالات أحدث وأكثر فتكاً من الفيروس. كما أن حالات الإصابات والوفيات التي عاودت الارتفاع قد حملت الحكومات على إعادة فرض الإغلاق العام الصارم، مع إغلاق الحدود وفرض قيود على السفر، ما أفضى بدوره إلى تبعات اجتماعية واقتصادية بالغة فاقت ما كان متوقعاً في البداية. وعلى الصعيد العالمي، فإن تعافي قطاع النقل الجوي يكاد يكون قد تعطل، إذ اصطدم بعائق كبير تمثل في تجدّد تفشي الفيروس وما تلاه من فرض مزيج من القيود على السفر شملت اشتراط الحجر الصحي، بالإضافة إلى تراجع ثقة المسافرين ذاتهم.

وعلى الجانب المشرق، فإن نهاية الأزمة قد بدأت تلوح في الأفق في ضوء ما يجري تداوله من أخبار إيجابية تتعلق بإحراز تقدم ملموس في تطوير اللقاحات واعتمادها وتوزيعها. ويلعب الطيران دوراً محورياً في النقل الآمن والسريع والفعال للقاحات حول العالم. وريثما يتم توزيع اللقاح على الغالبية العظمى من تعداد سكان العالم، قد تحتاج الدول إلى اللجوء إلى آليات أخرى لاستعادة تدفق الأشخاص والبضائع والأنشطة التجارية، مع الاستمرار في الالتزام بأطر إدارة مخاطر الصحة العامة المطبقة.

توجيهات جديدة مواكبة لأحدث المستجدات. اجتمعت فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران من جديد في مطلع ٢٠٢١ بهدف استعراض وتحديث إرشاداتها إلى الدول من أجل التصدي للرياح المناوئة والإسراع بوتيرة إنعاش قطاع الطيران وإعادة تشغيل عملياته. وبما أن التوجيهات الصادرة عن فرقة العمل تُعد بمثابة "وثيقة حية"، فإن المحتوى الوارد بها لا يعدو أن يكون ذا طبيعة مؤقتة. فعقب ظهور سلالات جديدة من الفيروس وفي ظل التقدم المحرز في توزيع اللقاحات والأدوات الجديدة المتاحة للتصدي لفيروس كورونا، فإن العمل الذي تضطلع به فرقة العمل أصبح يستهدف موضوعات بعينها تتعلق بإجراء الاختبارات وتحصين الركاب في إطار الاستراتيجية المتعددة المستويات التي تطبقها الدولة لإدارة المخاطر. كذلك أخذت فرقة العمل في اعتبارها موقف منظمة الصحة العالمية الذي يقضي بأنه "لا ينبغي للسلطات المحلية ومشغلي النقل اشتراط تقديم إثبات التحصين ضد فيروس كورونا كشرط لمغادرة أي دولة أو دخولها فيما يخص السفر الدولي"[٤].

وفي إطار مساعي فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران، فإن الطبعة الثالثة من وثيقة "الإقلاع: إرشادات السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا"، التي صدرت للمرة الأولى في يونيو ٢٠٢٠ وجرى تنقيحها في نوفمبر ٢٠٢٠، تتضمن أحدث الإرشادات التشغيلية والمتعلقة بالصحة العامة في سياق السفر الجوي، وهي إرشادات تعكس التطور التكنولوجي والطبي. كما أن الاستراتيجية المتعددة المستويات الموصى بها لإدارة المخاطر قد أُرفقت بها بعض الاعتبارات ذات الصلة ببروتوكولات الاختبار وإمكانية التداول المتبادل لشهادات إثبات النتائج، علاوة على دليل تحصين أطقم الطائرات والركاب. كذلك تم تحديث الإرشادات التي تتطرق إلى ممرات الصحة العامة (PHCs) وأقنعة الوجه الملائمة للسفر الجوي.

علاوة على ذلك، فإن وثيقة "دليل تدابير الاختبار وإدارة المخاطر عبر الحدود" (Doc 10152)، والتي يُشار إليها فيما بعد باسم "الدليل"، قد صدرت في نوفمبر ٢٠٢٠، ثم نُقّحت بالتعاون الوثيق مع برنامج "الترتيب التعاوني لمنع وإدارة أحداث الصحة العامة في مجال الطيران المدني" (CAPSCA). أما الطبعة الثانية من الدليل فتطرح إرشادات مفصلة بشأن إدارة المخاطر وممرات الصحة العامة، كما تتضمن معلومات عن أحدث التطورات العلمية المتعلقة باختبار فيروس كورونا، بالإضافة إلى قسم جديد يتطرق إلى اللقاح والصلة بينه وبين الأدوات الأخرى التي ترد في إطار الدولة المتعدد المستويات لإدارة المخاطر.

---

[٤] ورقة الموقف المؤقت لمنظمة الصحة العالمية، ٢٠٢١/٢/٥: https://www.who.int/news-room/articles-detail/interim-position-paper-considerations-regarding-proof-of-covid-19-vaccination-for-international-travellers

دعوة الدول إلى اتخاذ إجراءات. اقتضت جائحة فيروس كورونا من الدول الإقدام على مقايضات صعبة تعلقت بتحديات صحية واقتصادية واجتماعية. كذلك فإن الموارد المتاحة لسد الاحتياجات الطارئة غالباً ما تكون محدودة ومحفوفة بقدر كبير من الضغوط السياسية والحاجة المُلحّة. وباعتبار أن الصحة تحظى بالأولوية القصوى، ينبغي على الدول أن تأخذ في اعتبارها الدور المحوري الذي يلعبه الطيران في التصدي للجائحة، عند إرساء سياساتها الوطنية وتحديد أولويات الإنفاق لديها. فسلاسل التوريد العالمية والاستجابة للطوارئ وجهود الإغاثة وتوزيع اللقاح على وجه السرعة تعتمد جميعها بالدرجة الأولى على النقل الجوي. بل والأبعد من ذلك، يمكن للطيران أن يحفّز جهود تعافي الاقتصادات الوطنية ونموها، إذ أنه يلعب دوراً هاماً في تعزيز ومضاعفة الأنشطة الاقتصادية. لذا تُدعى السلطات المسؤولة عن الطيران المدني إلى ضمان الاستفادة من الإرشادات الواردة هنا في عمليات اتخاذ القرار الوطنية لديها.

٢- القوى الدافعة الاستراتيجية ونتائج المرحلة الثالثة لأعمال فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران

تهدف التوصيات والإرشادات الفنية الصادرة عن فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران إلى معالجة الاحتياجات والتحديات المحددة التي تواجهها الجهات المختصة في قطاع الطيران بهدف تيسير تعافي القطاع واستئناف عملياته. ولا شك أن التعاون على مستوى قطاع الطيران وفيما بين القطاعات حول العالم قد شكّل حجر الأساس في وضع إرشادات متوافقة ومتسقة وشاملة. لذا فالإرشادات الواردة في وثيقة "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا" وفي الدليل تتفق مع العمل الجاري والأطر المطبقة في منظمات الأمم المتحدة، بل وتُثريها، لا سيما ما تضطلع به كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة السياحة العالمية، وغيرها من المنظمات الشريكة مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

التدابير المتعلقة بسلامة الطيران: الاختلافات الناشئة عن الخروج المؤقّت عن القواعد القياسية للإيكاو والتي يجري تسجيلها تحت بند "اختلافات متعلقة بالطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا"، أو أي إجراءات أخرى تتعلق بالتخفيف من اللوائح جراء فيروس كورونا، كان المفترض أن تكون ذات طابع مؤقت. إلا أن الاختلافات وعمليات التخفيف لفترات طويلة، كتلك المتعلقة بشهادات وتراخيص الموظفين، قد تؤدي إلى زيادة مخاطر السلامة التشغيلية. وفي ٢٠٢٠/١٢/٢٣، أصدرت المنظمة كتابها رقم ١٣٦/٢٠ حيث طلبت من الدول التخطيط للانتقال إلى الامتثال الطبيعي للقواعد والتوصيات الدولية، أي عدم تمديد التخفيف من الإجراءات (سواء الاختلافات الرئيسية والممتدة جراء الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا) إلى ما بعد ٢٠٢١/٣/٣١، ما لم تستدعي الظروف خلاف ذلك.

ونظراً إلى أن مدة الأزمة ونطاقها قد فاقا كل التوقعات، كان هناك إقرار بأن عدداً من الدول لا تزال بحاجة إلى تدابير التخفيف لتمكين مقدِّمي الخدمات وموظفيهم من الحفاظ على صلاحية الشهادات والإجازات والموافقات الأخرى أثناء جائحة فيروس كورونا. ولدعم هذه الدول في الانتقال إلى العمليات المعتادة، والتصدي لأي ظروف غير متوقعة، إن اقتضى الأمر، سيجري إطلاق نظام الإعفاءات الموجّهة (TE)[٥] الجديد، ليحل محل نظام الاختلافات المتعلقة بالطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا (CCRD)، اعتباراً من ٢٠٢١/٤/١ مع منح مهلة مدتها ثلاثة أشهر للانتقال إلى النظام الجديد. ويُرجى من الدول التي أصدرت تدابير للتخفيف من القواعد أدت إلى اختلافات مؤقتة أن تبادر إلى العودة إلى العمليات العادية في أقرب فرصة ممكنة، وإن لم تسمح لها الظروف بذلك، يُرجى منها أن تُدخل الإعفاءات الموجّهة التي منحتها في النظام الجديد المخصص لذلك.

[٥] الإعفاءات الموجّهة هي إعفاءات محدودة النطاق ومقيدة من حيث الإطار الزمني تمنحها الدول لدواعي جائحة فيروس كورونا.

وسيستمر تشغيل نظام الإعفاءات الموجهّة لمدة عام واحد على الأقل بحيث تستأنف الدول العمليات الدولية دون إعفاءات في أقرب فرصة ممكنة. وسيجري إخطار الدول مسبقاً قبل إيقاف النظام بمهلة لا تقل عن ثلاثة أشهر. وسيتم تقييم مدى الحاجة إلى نظام الإعفاءات الموجّهة باستخدام لوحة متابعة حالة تدابير التخفيف بسبب جائحة فيروس كورونا[٦] وعن طريق المواظبة على رصد مخاطر السلامة التشغيلية التي تُبلغ بها الدول.

يُرجى من الدول وبشدة إحالة مشغليها إلى موقع الإيكاو الخاص بتدابير السلامة التشغيلية[٧] وموقع العودة إلى العمليات الاعتيادية[٨] حيث تُتاح أحدث الإرشادات بشأن استئناف عمليات الطيران على نحو آمن ومنظّم. كما يتضمن الموقع روابط للاطلاع على الوثائق الإرشادية التي أعدتها الإيكاو والمجلس الدولي للمطارات واتحاد النقل الجوي الدولي والمجلس التنسيقي الدولي لاتحادات صناعات الطيران والفضاء وهيئات أخرى.

التوصية رقم ١٢ (صياغة منقّحة):

ينبغي على الدول التخطيط لاتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدّة المخاطر المرتبطة بالتخفيف من اللوائح التنظيمية لفترات مطوّلة، وتجنب تمديد هذا التخفيف (بالنسبة لكل من الاختلافات الرئيسية والممتدة المتعلّقة بالطوارئ الناجمة عن مرض فيروس كورونا) إلى ما بعد ٢٠٢١/٣/٣١. أما الدول التي تحتاج إلى إجراءات بديلة تتيح لمقدمي الخدمات وأطقم العاملين لديها تجديد صلاحية شهاداتهم وتراخيصهم وغير ذلك من صور الموافقات أثناء جائحة فيروس كورونا، فينبغي عليها استخدام نظام الإعفاءات الموجّهة (TE) اعتباراً من ٢٠٢١/٤/١. علاوة على ذلك، يُحبذ أن تعمل الدول على تيسير الاستفادة من المرافق الطبية والتدريبية الواقعة في الدول المجاورة، بما في ذلك أجهزة التدريب على الطيران بالمحاكاة المستخدَمة لأعضاء طاقم القيادة (المحليين والأجانب) ومراقبي الحركة الجوية (ATCOs) للحفاظ على شهاداتهم وحداثة خبراتهم وكفاءاتهم.

إقامة ممرات الصحة العمومية. تُنصح الدول وبقوّة بالنظر في إقامة ممرات الصحة العمومية باعتبارها وسيلةً نافعةً لإرساء نهج تعاوني فيما يخص إدارة المخاطر الصحية العابرة للحدود. على سبيل المثال، فإن تبادل المعلومات من خلال ممرات الصحة العمومية سيمكّن الدول من الاعتراف المتبادل بأطر إدارة مخاطر الصحة العمومية لديها وإبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع بعضها البعض، بما يتيح استئناف السفر الجوي. ولدعم الدول في إقامة ممرات الصحة العمومية، أعدّت الإيكاو ما يلي: أ) المساعدة الموجّهة في إطار مجموعات التنفيذ (iPack)[٩] ؛ ب) أدوات عامة نُشرت على موقع الإيكاو الإلكتروني الخاص بممرات الصحة العمومية[١٠]؛ ج) تطبيق جديد يتضمن نموذجاً لترتيبات ممرات الصحة العمومية وأداة إنشاء على الإنترنت لتيسير النقاشات بين أي دولتين اثنتين أو أكثر و/أو منطقة[١١].

---

[٦] https://www.icao.int/safety/COVID-19OPS/Pages/Status-Dashboard.aspx

[٧] https://www.icao.int/safety/COVID-19OPS

[٨] https://www.icao.int/safety/OPS/OPS-Normal

[٩] https://www.icao.int/secretariat/TechnicalCooperation/Pages/establishing-a-public-health-corridor.aspx

[١٠] https://www.icao.int/safety/CAPSCA/Pages/Public-Health-Corridor-(PHC)-Implementation-.aspx

[١١] تطبيق ممرات الصحة العمومية يتضمن إطاراً نموذجياً عاماً للنواحي القانونية والتشغيلية بهدف اتخاذ الترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف مع مراعاة سيادة الدول وقدراتها في مجال الصحة العامة وحالة الوباء بها. أما البيانات والمعلومات المستخدمة في التطبيق فتوفرها منظمة الصحة العالمية والدول. ويُتاح التطبيق عبر "مركز تنفيذ إجراءات التصدي لجائحة فيروس كورونا والتعافي منها" (CRRIC).

التوصية رقم ١٤ (صياغة منقّحة)

ينبغي للدول التي تفكّر في إنشاء "ممرات الصحة العمومية" (PHC) أن تتبادل المعلومات بفعالية مع بعضها البعض من أجل تنفيذ "ممرات الصحة العمومية" بطريقة منسَّقة. ولتسهيل أعمال التنفيذ، يمكن للدول الاستعانة بمجموعات التنفيذ (iPack) التي أعدتها الإيكاو بشأن إنشاء "ممرات الصحة العمومية"، بالإضافة إلى بعض الأدوات الخاصة بهذا الموضوع تحديداً والتي نُشرت على موقع الإيكاو الإلكتروني وفي التطبيق الذي يتضمن نموذجاً لترتيبات إنشاء ممرات الصحة العمومية فيما بين الدول.

النقل الجوي الآمن والسريع والفعّال للقاح فيروس كورونا. يشكّل اللقاح عنصراً رئيسياً في الجهود الرامية إلى التغلب على أزمة الصحة العامة ومساعدة الاقتصادات حول العالم على التعافي. ويلعب قطاع الطيران دوراً محورياً في هذا الصدد من خلال ضمان شحن لقاح فيروس كورونا وغير ذلك من المستلزمات الطبية الأساسية بطريقة آمنة وسريعة حول العالم، وذلك ضمن سلسلة توريد مركّبة متعددة الوسائط. وينبغي أن تكون الدول على دراية بالتحديات التي قد تؤدي إلى إبطاء وتيرة توزيع اللقاح، وخصوصاً مسألة الزيادة البالغة في كمية اللقاح المطلوب نقلها حول العالم في الوقت المناسب، على الرغم من تراجع حركة الربط الجوي.

وثمة جوانب محددة تتعلق بنقل اللقاح على متن الطائرات التجارية تتطلب من شركات التصنيع الدوائي والمشغلين والجهات التنظيمية إيلاء الانتباه إليها واتخاذ إجراء بشأنها. كذلك فإن التعديلات التي أُدخلت على وثيقة "التعليمات الفنية للنقل الجوي الآمن للبضائع" (Doc 9284 الإضافتان رقم ١ و ٢) [١٢] كان الغرض منها هو ضمان استلام اللقاح ومناولته ونقله بشكل آمن. ولابد لعملية نقل اللقاح أن تمتثل للأحكام المفصّلة الواردة في وثيقة الإرشادات الفنية في الحالات التي يتم فيها تصنيف اللقاح كبضائع خطرة، أو نقل اللقاح مصحوباً بالثلج الجاف كوسيلة تبريد، أو تضمين أجهزة تسجيل البيانات أو أجهزة تتبع البضائع العاملة ببطاريات الليثيوم في الشُحنات، أو إرفاقها بالطرود أو الطرود الثقيلة. وقد تتجاوز كمية الثلج الجاف اللازمة لنقل اللقاح الحدود المقررة حالياً لنوع الطائرة.[١٣] علاوة على ذلك، يُسمح تحديداً بالمطهّرات المعتمدة على الكحول ومنتجات التنظيف المعتمدة على الكحول على متن الطائرة لاستخدامها خلال الرحلة أو مجموعة الرحلات لضمان النظافة الصحية للركاب وأفراد الطاقم.

التوصية رقم ١٥

يُرجى من الدول تنفيذ ما يرد في الإضافتين رقم ١ و ٢ إلى وثيقة "التعليمات الفنية للنقل الآمن للبضائع عن طريق الجو" (Doc 9284) دون إبطاء لتيسير نقل لقاحات فيروس كورونا وللسماح بحمل بضائع خطرة معينة على متن الطائرات، بهدف توفير بيئة تشغيل آمنة وصحية للركاب والطاقم. وإذا رغبت إحدى الدول في أن تكون أكثر تقييداً، فينبغي تذكيرها بالتزامها بالإبلاغ عن أي اختلاف لديها عما يرد في التعليمات الفنية.

---

[١٢] بالإضافة إلى ذلك، يمكن الاطلاع على الإرشادات المتعلقة بهذه المسألة عبر https://www.icao.int/safety/OPS/OPS-Normal/Pages/Vaccines-ransport.aspx.

[١٣] Guidance to support the operators risk assessment process (icao.int)

لضمان توافر سعة كافية للشحن الجوي للبضائع أثناء الجائحة، اتخذت بعض الدول تدابير استثنائية للتخفيف من القيود المفروضة على عمليات شحن البضائع، منها مثلا منح حقوق الحركة في إطار الحرية السابعة بصفة مؤقتة لجميع عمليات شحن البضائع فقط. ومع الإقرار بأهمية تيسير عمليات شحن البضائع الأساسية والعمل على خفض التكاليف الإضافية، فإن إدخال العمل بمثل هذه التدابير ينبغي أن يكون متوافقاً مع الاستراتيجية العامة لإدارة المخاطر في الدولة.

التوصية رقم ١٦

تُنصح الدول بالنظر في رفع القيود المفروضة على عمليات الشحن الجوي للبضائع بصفة مؤقتة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، منح خطوط الطيران الأجنبية حقوق ثنائية إضافية، لا سيما بشأن خدمات طائرات الشحن فقط، وذلك بهدف تسهيل نقل البضائع الأساسية والمستلزمات ولقاحات فيروس كورونا.

شهادات الاختبار المقبولة عالمياً والتي يمكن التحقق من صحتها لأغراض السفر الجوي. تشترط دول كثيرة إجراء اختبار فيروس كورونا قبل المغادرة كشرط لدخول البلاد. وقد أنشأت الإيكاو مجموعة بيانات تشكّل الحد الأدنى لشهادات الاختبار بهدف تسهيل اعتراف الدول بها وتوحيد استخدامها لأغراض السفر الجوي. وترد مجموعات البيانات هذه في الدليل (Doc 10152).

كما أن الحلول المطبّقة للتحقق من صحة هذه الشهادات ينبغي أن تكون آمنة وموثوق بها ويمكن التحقق منها وسهلة الاستخدام ومتوافقة مع تشريعات حماية البيانات وقابلة للتداول دولياً/عالمياً. وتعكف الإيكاو على تطوير حلّ بالاستناد إلى المواصفات الواردة في وثيقة "وثائق السفر المقروءة آلياً" (Doc 9303) مع تضمينها مفهوم الأختام الرقمية المرئية. وهناك أيضاً حلول وتجارب أخرى تتعلق بشهادات السفر والصحة المقبولة من الطرفين يجريها كل من اتحاد النقل الجوي الدولي (Travel Pass) والمنتدى الاقتصادي الدولي/المشروع المشترك (CommonPass) والغرفة التجارية الدولية (AOK) وغير ذلك من الجهات التي تعتمد فيما تطوّره على الحلول القائمة. وتقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بإعداد مخطط لعملية التحقق من صحة شهادات الاختبار بما يتماشى مع توصيات الإيكاو.

التوصية رقم ١٧

ينبغي على الدول الأعضاء فرض اشتراط شهادات الاختبار استناداً إلى البروتوكول ومجموعات بيانات الحد الأدنى وأساليب التنفيذ الواردة في وثيقة "دليل تدابير الاختبار وإدارة المخاطر عبر الحدود" (Doc 10152) لتيسير النقل الجوي. كما يُرجى من الدول أن تطلب تقديم إثبات على إجراء الاختبار، على يكون الإثبات مأموناً وموثوقاً به ويمكن التحقق من صحته وسهل الاستخدام ومتوافق مع تشريعات حماية البيانات وقابل للتداول على الصعيد الدولي والعالمي. وينبغي النظر في الحلول القائمة، وتضمينها ختم رقمي مرئي. ويجوز أن ينطبق ذلك على شهادات التحصين.

اللقاح. توصي منظمة الصحة العالمية بألا يكون اللقاح شرطاً مسبقاً للسفر الجوي. ويمكن للقاح أن يؤدي دوراً هاماً في تعافي قطاع الطيران مع زيادة تعداد سكان العالم الذين يتلقون اللقاح بمرور الوقت. وتُدعى الدول إلى اعتبار أطقم الطائرات وموظفي الخطوط الأمامية في قطاع الطيران والعمال في الوظائف الحرجة للسلامة والأمن الجويين ضمن الموظفين الأساسيين لضمان توافر خدمات النقل الجوي أثناء جائحة فيروس كورونا. كما ينبغي التشجيع على منحهم اللقاح باعتبار أن ذلك يشكّل مستوى إضافياً من الحماية الفردية، مع ضرورة اتباع اعتبارات وبروتوكولات اللقاح الموصى بها على النحو الوارد في الدليل (Doc 10152). وينبغي على الدول تيسير عملية منح اللقاح لعمال النقل الجوي الأساسيين وفقاً لتوصيات المرحلة الثالثة الصادرة

عن مجموعة الخبراء الاستشارية الاستراتيجية (SAGE) المعنية بالتمنيع والتابعة لمنظمة الصحة العالمية، بحيث يتم ذلك بأسرع ما يمكن بالنسبة لأطقم الطائرات في إطار هذه التوصيات. وبحسب ما أثبتته الأدلة العلمية وهو أن الأشخاص الذين حصلوا على اللقاح لا ينقلون العدوى بفيروس SARS-CoV-2 أو لا يشكلون سوى خطورة بسيطة من حيث نقل العدوى، يمكن في هذه المرحلة إعفاء هؤلاء الأشخاص من اشتراطات الاختبار و/أو الحجر الصحي، بموجب حد الخطورة المقبولة التي تقررها الدولة والإطار الوطني ووضع وباء فيروس كورونا بالدولة والإطار المتعدد المستويات للتخفيف من المخاطر المبين في وثيقة "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا".

التوصية رقم ١٨

ينبغي على الدول الأعضاء تيسير سبل وصول أطقم الطائرات إلى اللقاح في أسرع فرصة ممكنة وفقاً لتوصيات المرحلة الثالثة الصادرة عن مجموعة الخبراء الاستشارية الاستراتيجية (SAGE) المعنية بالتمنيع والتابعة لمنظمة الصحة العالمية[١٤].

التوصية رقم ١٩

ينبغي ألا يكون اللقاح شرطاً مسبقاً للسفر الجوي. وبما أن الأدلة العلمية في هذه المرحلة قد أثبتت أن الأشخاص الذين حصلوا على اللقاح لا ينقلون العدوى بفيروس SARS-CoV-2 أو لا يشكلون سوى خطورة بسيطة من حيث نقل العدوى، يمكن في هذه المرحلة إعفاء هؤلاء الأشخاص من اشتراطات الاختبار و/أو الحجر الصحي، بموجب حد الخطورة المقبولة التي تقررها الدولة والإطار الوطني ووضع وباء فيروس كورونا بالدولة والإطار المتعدد المستويات للتخفيف من المخاطر المبين في وثيقة "الإقلاع: دليل السفر الجوي في أثناء أزمة الصحة العامة الناجمة عن فيروس مرض كورونا".

استراتيجية التواصل والتأييد. في إطار التصدي للتحديات الهائلة الناجمة عن أزمة فيروس كورونا، تواجه الحكومات طلبات متفاوتة ومتنافسة من جانب مختلف الوزارات و/أو الهيئات. وبالتالي، فإن الاستجابة الفورية تُولي الأولوية لتدابير الصحة العامة ولتلك التدابير التي تسعى إلى تقليص الأثر العام المترتب على الاقتصاد، بدلاً من التركيز على إنعاش قطاعات بعينها كالطيران والسياحة. كما أن القيود المفروضة على السفر هي مثال واضح على الجهود المبذولة لكبح جماح الفيروس، بالرغم من التداعيات السلبية المحتملة على قطاع الطيران، وإسهام ذلك في التعافي الاقتصادي. ولكن بينما تتأهب الدول للتعافي من الجائحة، من المهم أن تضمن السلطات المسؤولة عن الطيران المدني أن كبار صُنّاع القرار في الهيئات الحكومية يدركون أهمية الإرشادات الواردة في وثيقة الإقلاع وفي الدليل. ومع تغير سياق الأزمة، يلزم وجود تعاون نشط بين هيئات التنسيق الوطنية المختصة والوكالات الحكومية لإتاحة الإرشادات ضمن عمليات اتخاذ القرار، كي يجري تضمينها في الاستراتيجية التي تطبقها الدولة لإدارة المخاطر فيما يخص التخطيط للتعافي على الصعيد الوطني.

التوصية رقم ٢٠

ينبغي على الدول الأعضاء أن تضمن مراعاة إرشادات فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران في عمليات اتخاذ القرار التي تضطلع بها هيئات الإدارة العامة بالدول فيما يخص التخطيط لأنشطة التعافي على المستوى الوطني.

[١٤] https://www.who.int/publications/m/item/who-sage-roadmap-for-prioritizing-uses-of-covid-19-vaccines-in-the-context-of-limited-supply

٣- المُضي قُـدماً

تخضع الإرشادات الواردة في وثيقة الإقلاع وفي الدليل (Doc 10152) إلى المراجعة المستمرة لمواكبة الأدلة العلمية الجديدة التي تظهر على الساحة. كما تواظب الإيكاو على رصد التطورات العلمية والتكنولوجية عن كثب، لا سيما تلك المتعلقة باللقاح وأثر ذلك على السفر الجوي. وفي هذا الصدد، عكفت الإيكاو على التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وخصوصاً منظمة الصحة العالمية، بهدف التوفيق بين الجهود المبذولة، وهي دائماً على استعداد لتضمين إرشاداتها ما يُستجد من تطوّرات.

ومع بدء توزيع اللقاح عالمياً، سيتلقى اللقاح عدد متزايد من الركاب في المستقبل القريب. وسيترتب على ذلك ازدياد حالة عدم اليقين في ظل التفاوتات فيما بين الدول من حيث وضع الوباء. ومن المقرر أن تتناول الإصدارات القادمة من إرشادات فرقة عمل المجلس لإنعاش قطاع الطيران المسائل التالية التي ستنشأ على المديين القريب والبعيد:

- عند التخطيط لوضع استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر، تهدف إلى تقليص الحاجة إلى تدابير التخفيف من مخاطر الصحة العامة وإعادة تفعيل الأنشطة الاقتصادية، سيلزم إيلاء الانتباه لقطاع الطيران بشكل خاص. وينبغي لمثل هذه الاستراتيجية الشاملة أن تتضمن التخلّي التدريجي والمنظّم عن القيود المفروضة على السفر بسبب الجائحة. كما ينبغي وضع هذه الاستراتيجية بالتعاون الوثيق مع السلطات المختصة بالاستناد إلى تقييمات المخاطر القائمة على الأدلة التناسبية، مع مراعاة الفوائد التي ستتأتى من تعافي الطيران والتي ستعود بالنفع على المجتمع والاقتصاد. وتُعد الإرشادات الواردة في وثيقة الإقلاع والدليل بمثابة الركيزة الأساسية اللازمة لتناول وتحديد شق الطيران المدني في الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر.
- وحتماً ستتراجع الجائحة مع الوقت، إلا أن تداعياتها الهائلة قد أعادت بالفعل رسم ملامح الاقتصادات والمجتمع، وحملت قطاع الطيران على إعادة النظر في نموذج أعماله. على سبيل المثال، هناك اهتمام متزايد بالجوانب المتعلقة بالصحة الشخصية في سياق عمليات السفر. وربما تكون النظافة واعتبارات الصحة العامة في مقدمة اهتمامات ركاب الرحلات الجوية، بدءً من تسجيل الوصول مروراً بالإجراءات الأمنية وانتهاءً بالصعود إلى الطائرة. وعلى الرغم من أنه كان هناك بالفعل اتجاه إلى التحوّل إلى عمليات السفر السلسة حتى قبل تفشي الجائحة، فإن الانتقال الحالي إلى التكنولوجيا الرقمية من شأنه أن يسرع بوتيرة هذا التحوّل إلى تجربة السفر اللا تلامسي الذي يمتاز بكونه أكثر سرعةً وأماناً وحفاظاً على الصحة.
- وبخلاف التصدي للمشكلات الناشئة عن الأزمة الحالية، يتعين على الدول وقطاع الطيران الاستفادة من الدروس المستخلصة في تحسين أنشطة التأهب للأزمات وتعزيز الاستدامة الاقتصادية والبيئية والتمكين من إجراء العمليات بصورة ذكية. ولا شك أن إقامة منظومة للطيران المدني الدولي تتسم بقدر أكبر من المرونة في وجه الأزمات هي مسألة تستلزم ضمان التعاون والتنسيق داخل القطاعات المختلفة وفيما بينها، دون المساس بسيادة الدول وسلطاتها، وقدراتها المتفاوتة على تلبية الاشتراطات التشغيلية والتكنولوجية والتنظيمية.

وتعتزم الإيكاو عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن جائحة فيروس كورونا (HLCC) في أكتوبر ٢٠٢١. وسعياً لرسم مسار التعافي في أعقاب الجائحة، سينظر المؤتمر في التبعات الناشئة عن الأزمة على المديين القصير والطويل، ومقترحات بشأن تصدي الدول للتحديات الماثلة من حيث السلامة والعمليات والاقتصاد، إلى جانب معالجة وضع الطيران في أعقاب انتهاء الجائحة من خلال إدخال تعديلات موحدّة على السياسات. كما سيتيح المؤتمر فرصةً كي تتبادل الدول والقطاع التجارب والخبرات فيما بينها، إلى جانب تعزيز وإبداء التعاون المتعدد الأطراف، وأنشطة الدول الفردية والجماعية، علاوة على الجهود والالتزامات السياسات لبناء منظومة طيران تتسم بالاستدامة والقدرة على مواجهة الأزمات.

-انتهى-